

تداعيات النظام العربي الإقليمي الجديد على جامعة الدول العربية The Implications of the New Arab Regional System on the Arab League

مرزوق أمال*

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد؛ الجزائر

تاريخ الإستلام: 2021/05/18 تاريخ القبول: 2021/12/21 تاريخ النشر: 2022/03/01

ملخص:

يتواجد النظام العربي وجامعة الدول العربية في مفترق الطرق، بعدما أنتجه الحراك الاجتماعي وثورات الربيع العربي من تغيرات لمحاولة زرع الديمقراطية، مروراً بمحاولات تصفية القضية الفلسطينية وإنهاءها، لتأتي الخطوات الاماراتية والبحرينية بتوقيع اتفاقيات التطبيع مع اسرائيل في سبتمبر 2020، ومن المتوقع أن تتبعها في نفس الخطوة بلدان عربية أخرى. وما يمكن استنتاجه أن المخطط البديل للنظام الإقليمي العربي ارتسمت ملامحه ومعالمه وفق خطط محكمة، تقوم على قلب النظام العربي وتقويض أركانه ليتجاوز النظام الجغرافي التقليدي، ومرحلة القومية العربية والايديولوجيات السابقة، إلى مرحلة جديدة تسود فيها التكتلات والتجمعات الاقتصادية والمالية، وتكون فيها اسرائيل "القوة المهيمنة" نظراً لتفوقها التكنولوجي والاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: جامعة الدول العربية؛ النظام الإقليمي الجديد؛ علاقات دول الجوار؛ اتفاقيات التطبيع؛ إعادة توازن القوى العربية.

Abstract :

The Arab regime and the League of Arab States are at crossroads, after the social movement and the Arab Spring revolutions produced changes to try to implant democracy, through attempts to liquidate and end the Palestinian cause. The Emirati and Bahraini steps came to sign

* المؤلف المراسل.

normalization agreements with Israel in September 2020, and it is expected that they will follow in the same step other Arab countries. What can be concluded is that the alternative plan for the Arab regional system has its features drawn according to precise plans, based on overthrowing the Arab system and undermining its pillars to bypass the traditional geographical system, the stage of Arab nationalism and previous ideologies, to a new stage in which economic and financial blocs and groupings prevail, and in which Israel will be the "dominant power" Due to its technological and economic superiority.

Keywords: League of Arab states, New regional system, Neighboring Countries Relations; Normalization Agreements; Rebalancing Arab Powers.

مقدمة:

تواجه جامعة الدول العربية في الوقت الراهن لحظات مصيرية في تاريخها الوجودي، في ظل عدم انعقاد دوراتها نتيجة لوباء كورونا، وبعدها تعثر عليها مواجهة المشاريع الإقليمية الشرق الأوسطية البديلة لها، والتي تهدف إلى الإعلان عن وفاة جامعة الدول العربية وإطفاء القومية العربية، والتوجه إلى كل ما هو اقتصادي من خلال جمع دول الشرق الأوسط في سوق مشتركة بعد تحقيق عمليات السلام أو الاستسلام مع إسرائيل، وانتهاء عمليات التطبيع لكل من البحرين والإمارات والمغرب مع إسرائيل. فهذه ماهي إلا الخطوات الأخيرة لإرساء معالم نظام جديد خطط له من خلال اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، هذا لدمج إيران وتركيا وإسرائيل في المنطقة، بعد إعادة صياغتها وتشكيلها وتحويلها إلى كونفدرالية تجمع كل الديانات.¹

يجد النظام الإقليمي العربي نفسه في مفترق الطرق بين الاضمحلال أو النهوض، مع احتمالية عدم وجود فرصة متساوية له لا سيما حالة عدم الاستقرار والاضطراب في دول

¹ علي حسين حيدر، "الشرق الأوسط-افتراضات متصدعة وأنماط جديدة من الصراع"، مجلة الفكر القانوني السياسي، ع 2 (العراق: 2019)، ص. 124.

عربية مركزية مثل سوريا والعراق، علاوة على الصراع في اليمن وليبيا، وبرز المزيد من الأدوار الإقليمية لكل من تركيا وإيران. غير أن جامعة الدول العربية تفاعلت مع هذه العناصر الجديدة في معادلة النظام العربي، بعدما أنتج الحراك الاجتماعي في الدول العربية، ارتفاعاً في الوعي السياسي، ورغبة الشعوب في الانتقال الديمقراطي، واحترام حقوق الإنسان، ممارسة الديمقراطية والتداول على السلطة. فالتجهت إلى ارساء قواعد جديدة من خلال إكمال النقلة النوعية لها من جامعة أنظمة وحكومات إلى جامعة شعوب، وهو الحدث الذي يؤرخ لنقطة بداية جديدة لمسار التغيير الإيجابي للنظام العربي الجديد.

إن موضوع كينونة جامعة الدول العربية وبقائها في ظل مسارات الصراع وحركة التوازنات، تجعل منه موضوع متجدد باستمرار وقابل للمناقشة والمراجعة تبعاً للمتغيرات الإقليمية. فالمنطقة ستكون أمام عدة احتمالات تتناوب بين الاستقرار من عدمه، أو استمرار معادلة إدارة الأزمات أو الحروب التي تجري بالوكالة.

في ظل تراجع مكانة جامعة الدول العربية، وعدم تمكنها من مواجهة التحديات الإقليمية العربية والدولية، فكيف يمكن للنظام الإقليمي العربي الجديد إدراك هذه النقائص والتخطيط لحل مشاكله القطرية؟

هل هناك أساليب مستحدثة وآليات يركز عليها النظام الإقليمي العربي الجديد، تمكنه من تحويل جامعة الدول العربية من جامعة أنظمة وحكومات سياسية إلى جامعة شعوب عربية؟

كيف ستتعامل الدول العربية القومية مع مسألة التطبيع مع إسرائيل؟

كيف ستتكيف المنطقة العربية مع إعادة صياغة التوازن بين الدول العربية؟ والتكيف الإرادي مع دواعي العولمة الاستراتيجية؟

فرضيات الدراسة:

-عدم قدرة جامعة الدول العربية في التحكم في مسار التغيير، ولم تتمكن من تطوير نفسها ومنذ نشأتها، وإدارة العديد من الأزمات وتعزيز النظام الإقليمي العربي، والعمل العربي

المشترك، الأمر الذي جعلها تفقد القدرة على مواجهة المخاطر التي تهدد الأمن القومي العربي.

-عدم قدرة النظام الاقليمي العربي التكيف مع بيئته الخارجية، من خلال تزايد الدور الاقليمي لدول الجوار، ما يؤدي به إلى نهاية حاسمة لإمكانية تطوير قدراته الذاتية، ومن تم استبداله بنظام اقليمي عربي جديد.

-مدى امكانية النظام الاقليمي العربي الجديد لإيجاد استراتيجيات ومشاريع اصلاحات عربية كفيلة له، وتكون حلولاً معبرة لرؤية القوى الكبرى لإصلاح المنطقة.

يهدف هذا المقال إلى معالجة التناقض بين القواعد التقليدية للنظام الاقليمي العربي، وواقع العلاقات الاقليمية العربية الحالية، إضافة إلى تحديد الأولويات لإقامة نظام عربي جديد.

لتحقيق أهداف هذا البحث في أبعاده التحليلية والنقدية سيغلب عليه نمط المعالجة العامة، من خلال عمليات مواكبة التطورات، إضافة إلى المنهج التحليلي الذي يستخدم في تعريف النظام العربي الجديد وبيان خصوصياته، إضافة إلى التحليل والتفسير، لاستكمال منهجية الاستدلال المستقبلية.

وقد قُسم هذا البحث إلى مبحثين، الأول يتعلق بفكرة إقامة نظام عربي بديل يختلف نوعاً ما على النظام التقليدي، والمبحث الثاني يتعلق برهانات هذا الأخير على جامعة الدول العربية.

المبحث الأول: النظام العربي الإقليمي الجديد

إن التفكير في إقامة نظام إقليمي عربي جديد، ما هو إلا نتيجة حتمية لزوال النظام القديم الذي بات غير قادر على اتخاذ أي قرار جامع ومؤثر، حيث قسمت دوله إلى دول ممانعة ودول اعتدال، كما كشفت عن ذلك حرب غزة 2009 عند مواجهة تحدياته الأساسية، سواء كانت مرتبطة بالاحتلال في فلسطين والعراق أو الأزمات الداخلية في معظم دول النظام الإقليمي العربي، أو بين دول النظام وبعضها بعضاً، والحروب العربية الخارجية مع إسرائيل أو مع الدول المجاورة وقوى التحالف الغربية، بحيث تركته في طور التداعي والوهن

والانحياز. غدا النظام الإقليمي الرسمي العربي وجامعته العربية كمظلة للفشل بدأت بوادر انهياره بغزو العراق للكويت سنة 1990، والاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003، الأمر الذي أدى إلى سلب النظام الإقليمي العربي أحد شروط اقليميته. فقد انتقلت قوى النظام الدولي من كونها تمثل نظام التغلغل والاختراق الذي يؤثر على التفاعلات والقرارات في النظام، إلى كونها صاحبة اختصاص وسلطة لاتخاذ القرار في هذا النظام. فأمام هذا الانحياز المنهج لا بد من وجود بدائل حقيقية تقوم بملء هذا الفراغ لإعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة العربية، والإحلال بنظام عربي جديد متناغم مع النظام العالمي الجديد ومتوافق معه¹.

المطلب الأول: مفهوم النظام الإقليمي العربي الجديد

إن المفهوم الحديث للنظام الإقليمي العربي، يتركز أولاً على مفهوم الإقليمية المواكبة للتطورات الحديثة في العالم العربي، والتي تعد أحد الموضوعات الأساسية في مجال التنظيم الدولي الحديث، وي طرح الجدل بين الإقليمية والعالمية، فالإقليمية العربية يمكن اعتبارها خطوة نحو تحقيق العالمية وليس بديلاً لها، كما أنها العامل الحيوي لأي نظام إقليمي يعبر عن مدى وجود تفاعلات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية بين الدول وبعضها البعض².

إن نقطة انطلاق الإقليمية العربية تبدأ بأخذ الإقليم بحدوده الوظيفية المحددة بشكل رئيسي بالنظام الاقتصادي، فهي تصور الاقتصاد للديمقراطية وبلوغ أعلى مستوى من المشاركة، وكوسيلة لتطوير التخطيط وصناعاته القرار في السياسة الإقليمية والعالمية، وكذا تطوير الشبكات الاقتصادية.

فمن هذه المعطيات يمكننا تعريف هذا النظام العربي الجديد على أنه شبكة معقدة من علاقات الاعتماد المتبادل بين أطراف الدول العربية القطرية والقومية في علاقاتها مع دول الجوار الغير العربية، وذلك بما يخدم علاقات قوية لمجابهة التحديات الدولية على المنطقة.

¹ عبد الحميد دغبار، جامعة الدول العربية، القضايا المعاصرة، قراءة في المواقف والقرارات (الجزائر: دار الخلدونية، 2017)، ص. ص. 213-214.

² وهذا استناداً لما جاء في تعريف المفكر "بالمر" سنة 1991 في دراسة مقارنة بين التقليدية والإقليمية الحديثة، والتي يقصد بها تلك الموجة الحديثة من التفاعلات الاقتصادية والتجارية التي تزايدت في التبلور في شكل تجمعات وكتل تجارية ومجالات اقتصادية كبرى.

بالإضافة إلى العمليات التي تنشأ من استمرار هذه العلاقات وانتظامها وعلى علاقات التأثير المتبادل بينهما، عن طريق اتباع مجموعة من النماذج والقواعد المرتبطة التي تحكم العلاقات بين الدول وتحدد مظاهر ومصادر الانتظام فيها، خلال هذه الفترة الحافلة بأحداث الربيع العربي وظهور الوباء العالمي كورونا ومخلفاته على الأنظمة الإقليمية بصفة عامة.

يمكن لهذا النظام الإقليمي العربي الجديد أن ينجز وظائف متعددة المضامين، كالوظيفة الدفاعية الأمنية: وهي التي تبرز عندما تشعر الوحدات المكونة لهذا النظام الإقليمي بأنه ثمة تحديات مشتركة، أو أنها قد تنجز وظيفة سياسية اقتصادية تهدف إلى تحقيق حدود مقبولة من الاتفاق حول قضايا سياسية، أو تنشيط التعاون وتوحيد السياسات ودعم الروابط بين الدول الأعضاء في المجال الاقتصادي. وهذا كله ما هو إلا دافع ومحفز للنظام الإقليمي العربي الجديد في أن يتحمل مسؤولياته ويواجه تحدياته، لأنه إذا لم يستجب النظام الإقليمي لهذا الدافع والمحفز، فإنه لن يقوى على دفع التحديات الأخرى التي تهدف إلى النيل منه، وبالتالي تشتت التحديات التي يواجهها النظام الإقليمي العربي الجديد.¹

إن النظام الإقليمي العربي الجديد هو مشروع إقليمي يهدف إلى إعادة هيكلة النظام العربي التقليدي بالاعتماد والإبقاء على جامعة الدول العربية باتجاه جديد بعيد كل البعد عن القومية العربية، والتوجه إلى كل ما هو إقليمي عالمي يرتكز بالدرجة الأولى على المعايير الاقتصادية خاصة وتحقيق التبادل الاقتصادي الإقليمي، كما يهدف إلى ترتيب رؤية أمنية لمنع أو الحد من النزاعات الإقليمية العربية المسلحة لضمان مستقبل آمن في المنطقة، وخلق تطبيع ثقافي سعياً إلى تخفيف الخلافات الإقليمية المستندة على الإيديولوجيات والثقافات المتضادة والمتناقضة.

المطلب الثاني: معايير وآليات النظام العربي الجديد

إن النظام العربي الإقليمي الجديد في الحقيقة هو مشروع وليس نظام، فهو مشروع قديم وجديد في نفس الوقت مرتبط بالدرجة الأولى بالمشروع الصهيوني والغربي في المنطقة

¹ تامر محمد عبد الرؤوف وشنوف صهيب، "الشرق الأوسط الجديد وصراع المحاور"، المجلة العلوم القانونية والسياسية، ع 3 (الجزائر: 2019)، ص 110.

العربية، يسعى إلى ترتيب المنطقة بشكل اقليمي لا قومي يتقاطع مع المشروع الحضاري العربي في ماضيه وحاضره ومستقبله.

إلا أن هذا المشروع يعتمد على معايير وآليات تختلف نوعاً ما في نقاط أساسية مرتكزة على الجانب الاقتصادي عن النظام الإقليمي العربي التقليدي. تتلخص هذه النقاط فيما يلي:

الفرع الأول: معايير النظام العربي

لن تختلف معايير النظام الإقليمي العربي الجديد عن المعايير السابقة للنظام العربي إلا في بضعة نقاط، فهناك معايير تدل على أن المنطقة الواقعة بين المحيط والخليج تتمتع بخصائص النظام الإقليمي وتتمثل في النقاط الآتية:

أ. **المعيار الجغرافي:** وهو الحيز أو المجال الذي يضم مجموعة وحدات سياسية "دول" تلتقي عند معايير تفرض عليها، وبحكم أن تقاربها الجغرافي ليس محددًا، فالإقليم العربي يتكون من رقعة أرض واحدة يقيم عليها العرب إقليماً جغرافياً واحداً ومتصلاً، مرتبط بدول جوار بحدود جغرافية مشتركة كإيران وتركيا، حيث يمتد من الخليج العربي شرقاً، إلى المحيط الأطلسي غرباً ومن حدود تركيا الجنوبية شمالاً إلى دولة الاحتلال الإسرائيلي الواقعة في قلب هذه الرقعة الجغرافية.

ب. **معيار التفاعل:** وهو العامل الحيوي لهذا النظام، حيث يظل الأقرب لتوصيف الواقع الفعلي أو الجغرافي، الذي يضم وحدات سياسية متماثلة أو متقاربة في النواحي الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، تدخل في شبكة معقدة من التفاعلات متعددة الأغراض والمضامين، فهو ليس إشارة إلى إقليم جغرافي فحسب، وإنما يعكس المصطلح نفسه توجهها

سياسيا نظاميا يستند إلى تجانس ثقافي فريد ذي عمق حضاري، ويرتكز هذا المعيار على الوظيفة الدفاعية الأمنية المشتركة والتكامل الاقتصادي¹.

يختلف النظام العربي الإقليمي التقليدي عن النظام العربي الإقليمي الجديد من حيث معيار التماثل الذي تميز به النظام التقليدي، والذي يركز على خاصية التجانس والتماثل الثقافي والفكري والاجتماعي الذي يعلوه الانتماء القومي الواحد. حيث يعبر عن هوية قومية متميزة هي القومية العربية حددت طبيعته ولانته وانتمائه، كما جسدت اللغة العربية حالة حية من التكوين الفكري والقيمي والعقائدي للأمة العربية، وكانت وسيلة للتعبير عن الوجود العربي بجوانبه الفكرية والثقافية والإنسانية.

يتفطن في الوقت الراهن العرب وأنظمتهم على أن عمق الروابط التاريخية والثقافية والاجتماعية المشتركة ليس دائما وبالضرورة العنصر الأهم والأكثر فعالية في إنجاح المشاريع التكاملية أو الوحدة، الأمر الذي يستدعي إعادة تكييف القومية في العالم العربي ومسارها بمفهوم العالمية، والتفاعل الجديد في شكل أمة واحدة تضطلع إلى نظام أقوى للنهوض والانطلاق والتجديد والإنتاج، وإطلاق العقل العربي من قباله التقليدي، وحدوده الروتينية وأفكاره القديمة في أحكامه الاستباقية وفقا لمتطلبات النظام المتنوع والمتعدد والمختلف، والأخذ بعين الاعتبار بالمعايير الاقتصادية التي تساعد على النمو والتنمية والتقدم.²

¹ علي الدين الهلال، النظام الإقليمي العربي في مرحلة التحول (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 17.

² غازي حسين، الشرق الأوسط الكبير، بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية (سوريا: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2005)، ص 13.

الفرع الثاني: آليات النظام العربي الجديد

إن الضبابية التي سادت العلاقات العربية والنظام العربي السابق أعادت الرؤية السليمة لعمل وواقع جامعة الدول العربية والمستقبل المنتظر للعالم العربي، فلذلك يحتاج هذا النظام إلى التجديد وتحسين قواعد وأساليب العمل تراعي التغيرات الإقليمية والعربية، وفيما يلي نلخص أهم آلياته:

أولاً: آليات تسوية النزاعات

إن تجديد آليات فض المنازعات الداخلية العربية، تستند على الآليات السياسية والديبلوماسية التي تركز على أساس التصالح فيما بين الدول العربية مع مجتمعاتها الداخلي على أسس من حرية الإرادة والاختيار والمشاركة في القرار، وذلك حتى يتم إيجاد البيئة الوقائية المقاومة لمسببات الصراع الداخلية والخارجية. كما أن هناك ضرورة للتفكير في " الإنذار المبكر " الذي يساعد على استكشاف محركات للصراعات قبل تفاعلها أو تطورها إلى مراحل تؤدي بها إلى السلوك العنيف، كما يقتضي الأمر تجاوب الديبلوماسية الوقائية وتنشيطها وتوعيتها للمعارف والمهارات المستجدة من خلال ديبلوماسية العولمة، عن طريق التدريب والتعلم والممارسة، والإلمام بمصطلحات العولمة والديبلوماسية والاقتصادية، وبقضايا ذات الصلة بالعولمة، وقضايا حقوق الإنسان، البيئة، غسيل الأموال، الإرهاب والمخدرات وما يرتبط بهذه القضايا من عناصر التوتر الإقليمي العربي والدولي.¹

إن النظام الإقليمي العربي الجديد سيحسم لصالح تبلور نظام أمني وسياسي جديد في حل النزاعات، وأن كل تقدم في مسار الصراع العربي-الإسرائيلي والإيراني سيساهم في

¹ وهيبه دالع، "تأثير التحولات الدولية الجديدة على إدارة النزاعات"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع 1 (الجزائر: 2019)، ص. 1667.

التخلص من مفاهيم الأمن السائدة في المنطقة، فهذا النظام يختلف تماما عن المحاولات السابقة لعدة أسباب منها:

1- هذه المحاولة لا تجري لإسقاط النظام الجديد من الخارج بحيث تكون وظيفته خارجية فقط.

2- محاولة اعطائه هوية منفعية متعددة الجوانب، وبمشاركة أطراف داخلية تقوم على إنشاء شبكة من التفاعلات، وخلق نخب شرق أوسطية يكون من مصلحتها الحفاظ على الأمن والسلام في المنطقة العربية والشرق الأوسطية.

إن هذا النظام الجديد سيساعد الدول العربية بشكل غير مباشر بغض النظر عن مقاييس النزعة القومية من خلال السياق الجيوستراتيجي والمتمثل في وقف نفوذ إيران، وتفعيل التعاون العسكري الذي قد يسهم في نشأة " قوة عربية ناعمة " ¹.

ثانيا: السعي العقلاني للمصالح المشتركة

إن لبنة هذا النظام الإقليمي العربي الجديد هو إيجاد مجموعة من التكتلات العربية ذات المصلحة المشتركة، وضرورة صياغة استراتيجية عربية وبرامج تنفيذية وتحقيق الانسجام في ضوء الهدف الاستراتيجي الذي تتفق عليه الإرادة العربية، وفي هذا الميدان فإن وحدة المثلث الذهبي العربي المتمثل في الوحدة بين مصر، السودان وليبيا سوف يكون هو الأقرب لهذا الواقع. فهذا المثلث لو اكتملت له عناصر الوحدة فسوف يكون فاتحة خير على بقية الوطن العربي، فالسودان يمثل أكبر منتج غذاء في الوطن العربي، كما يملك من الأراضي الزراعية الصالحة إن لو رعت لتكفي العالم العربي بأكمله. بل زاد عن الحاجة وتم تصديره إلى

¹ يوسف مُجَّد الصواني، "التحديات الأمنية للربيع العربي من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن"، المستقبل العربي، ع 416 (بيروت: 2013)، ص 21.

الخارج. ثم هناك مصر التي تمتلك الأيدي العاملة الزراعية والعقول الفنية والتكنولوجية والخبرة الطويلة، وهناك ليبيا بما تملكه من إمكانات مادية وطموح إلى تحقيق الوحدة العربية.¹

إن المنظومة الاقليمية العربية، في شكلها الاقليمي الجديد تستفيد من وفرة الأيدي العاملة الفنية والعقول الفنية والخبرات، وادراج سياسات الدعم في إطار التكتل الاقتصادي والأصلي الجديد والاستفادة من اتفاقيات التعاون الاقتصادي المتوسطي واستكمال حلقات التنمية في البلدان العربية، متجاوزة بذلك "المنطقة العربية الحرة الكبرى" التي أنشأتها جامعة الدول العربية وبدأ العمل بها في 1998، والتي لم يتجاوز التبادل التجاري فيها 10% من حجم التبادل لهذه الدول.

ثالثاً: آليات التكامل الاقتصادي

إن النقطة المحورية في التباعد العربي ما هو إلا نتيجة منطقية لغياب قاعدة اقتصادية للتعاون التي كانت من الممكن أن تحسن العلاقات وترفعها إلى مستوى التنسيق السياسي بعد تحقيق التعاون الاقتصادي، حيث تراجعت مشروعات الوحدة الاقتصادية لتبقى الأسواق العربية مفتوحة للإنتاج الأمريكي والأوروبي في كل السلع.

استطاعت أمريكا احتكار الكثير من الأنشطة الاقتصادية في دول الخليج، وقبل هذا كله كانت صفقات السلاح والمحطات النووية ووسائل النقل الحديثة تمثل أكبر الصفقات التجارية التي شهدتها هذه الدول طوال تاريخها الحديث والقديم معاً، كما استطاعت الدول الغربية أن تحصل على نصيب سوريا في البترول وكذا العراق. وبذلك عاد الاستعمار الغربي بوجه جديد ومعاصر، الأمر الذي أدى بحتمية تعثر العلاقات بين الدول العربية وتغيير

¹ أنور محمد الهادي حليمة، النظام الإقليمي العربي بين التحديات الداخلية والضغط الخارجية، (الأردن: دار الراية للنشر، 2017)، ص 115.

الأدوار والمواقع التي أدت إلى ضرورة إيجاد آلية دائمة للتعاون الاقتصادي بين إسرائيل والدول العربية وإلغاء المقاطعة العربية وتطبيع العلاقات.¹

إن آلية التكامل الاقتصادي تخلق جماعة إقليمية من الدول ذات سوق مشتركة وهيئات مركزية منتجة على غرار الجماعة الأوروبية، وطرح فكرة الاندماج الاقتصادي لإسرائيل في اقتصاديات الوطن العربي، بحيث صارت الصيغة المطروحة لمعادلة السلام هي الأرض مقابل السلام والأرض، الأمن، التطبيع والسوق.²

سيسمح التكامل الاقتصادي فيما بين الدول العربية والدول المجاورة، أن تصبح الأعمال الاقتصادية أهم من السياسة، والسوق أهم من الدول، والمنافسة أهم من الحدود، الأمر الذي ينتج عنه نظام عربي جديد تذوب فيه الهوية العربية، وكان انعقاد المؤتمرات الاقتصادية الشرق أوسطية في الدار البيضاء وعمان والقاهرة والدوحة وما طرحته من مشاريع مشتركة في المنطقة معبرا عن هذه الرؤية وخطوة أولى نحو تنفيذها.³

المطلب الثالث: مشروع الشرق الأوسط الجديد

إن احلال السلم في المنطقة العربية وتحسين ظروفها لن يعتمد على المنظمات الدولية والقانون الدولي ولا على الجامعة العربية، وإنما على نظام توازن القوى، وفي ظل هذه الظروف، نواجه نظام دولي فوضوي تسوده فكرة الهيمنة على المنطقة العربية المدرجة في

¹ وهذا ما جاء في قمة الدار البيضاء، 4 جانفي إلى 1994، والذي يكرس سياسة جديدة في العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية واسرائيل نتيجة عملية السلام لمؤتمر مدريد 1991.

² نبينة حيزية وعلبوش قريوع ابتسام، "التكنولوجيا المالية ثورة اقتصادية جديدة- دراسة حالة منطقتي الشرق الأوسط وشمال افريقيا"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، ع 3 (الجزائر: 2020)، ص. 37.

³ حوات مُجد علي، العرب وأمريكا من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير، (القاهرة: دار مدبولة للنشر، 2006)، ص 31.

استراتيجية الدول الكبرى وهي على العموم فكرة قديمة، وذلك لمنع أي قوة إقليمية على أساس عربي، فيواجه العالم العربي العديد من الضغوط الخارجية وذلك عن طريق إتمام تأسيس مشروع الشرق الأوسط الكبير والموسع بمقوماته السياسية والاقتصادية.¹

إن فكرة إيجاد نظام عربي جديد ليس وليد ثورات الربيع العربي، بل ظهرت بوادره في قمة سرت في ليبيا 2010. وهو ما سمي بفكرة "رابطة الجوار" التي طرحها الأمين العام للجامعة العربية السابق "عمرو موسى" دعت الى كيان اقليمي تدخل فيه تركيا وايران كدول اقليمية صاعدة تفرض حضورها على سياسات المنطقة والسياسة الدولية.

لقي هذا المشروع الجوّاري رفضاً عاماً من قبل الدول العربية التي رأت فيه مشروعاً يقوم على حساب ما تبقى من الانتماء القومي، وأنه مجرد هروب للأمام، الأمر الذي استوجب على الدول العربية الدوران على قناعاتها التقليدية وتفتنهم للالتحاق بالتطور الجماعي في المنطقة العربية والتي تضم اسرائيل كأكبر قوة اقتصادية في المنطقة، وتجاوز الخلافات السياسية مستنبطين ذلك من التجربة الفرنسية-الألمانية التي تم الاتحاد بينهم لأهداف اقتصادية متجاوزين بذلك خلافات الماضي، وكذا التجربة الاسكتلندية.²

إن نظام الشرق الأوسط الجديد يوازي نظام جامعة الدول العربية والذي يشمل التعاون في المجالات الأمنية والاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية وكألية جديدة للتعامل مع

¹ الجنابي حازم مُجد موسى، "فلسفة الأمتنة وأثرها على تفاعلات النظام الدولي-أمن الشرق الأوسط نموذجاً"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع 2 (الجزائر: 2019)، ص. 41.

² سهيل الخالدي، "درس اسكتلاندا"، جريدة الشروق الجزائرية، (الجزائر: 21 سبتمبر 2014)، ص. 1. والذي جاء فيه اشتهر الاسكتلنديون عبر تاريخهم الطويل بحروبهم مع الإنجليز، التي كانت نتيجتها ضم هؤلاء الايلونديين، وكونوا معهم المملكة المتحدة، التي حكمت العالم، وصارت أقوى إمبراطورية في التاريخ فقد رفضوا في الاستفتاء الأخير في شهر سبتمبر 2014 الانفصال عن المملكة المتحدة وبرهنوا على أنهم شعب فيه الحكمة أكثر من العاطفة. وهذا درس بليغ للمجتمعات العربية لتجاوز العاطفة والمروءة قدما لمصلحتهم التطورية.

التحديات الإقليمية بأبعادها المختلفة. وبالتالي يبدو أن فكرة بناء "شرق أوسط جديد" التي ترافقت مع انطلاق عملية السلام في تسعينات القرن الماضي إلى وقتنا الراهن، بدأت تتحول إلى أرض الواقع من خلال تقسيم العديد من الدول العربية من خلال خلق الفوضى والاحتلال الداخلي الطائفي والمذهبي، إلى محاولة تصفية القضية الفلسطينية وإنهاءها، لتأتي الخطوة الإماراتية والبحرينية بتوقيع اتفاقيات التطبيع مع إسرائيل، لتبدو أكثر انسجاماً مع هذه الصفقة، والمتوقع أن يطال العديد من الدول العربية.

بدأت ملامح هذا المشروع في الوقت الراهن ترسم وفق خطة واضحة تقوم على تقويض لأركان قلب النظام العربي ليتجاوز النظام الجغرافي ومرحلة القوميات والايديولوجيات إلى مرحلة جديدة تسود فيها التكتلات والتجمعات الاقتصادية والمالية، والتي تكون فيها إسرائيل القوة المهيمنة فيها نظراً للتفوق التكنولوجي والاقتصادي، وبالتالي تحقيق الغاية الأساسية من الطرح وهو تحويل الوطن العربي الجامع بكل مكوناته الثقافية والسياسية والحضارية إلى واقع جغرافي مختلف غايته إضفاء الشرعية على "إسرائيل" في إطار هذا الاقليم الكبير¹.

المبحث الثاني: رهانات النظام العربي على جامعة الدول العربية

اتصف مشوار جامعة الدول العربية، بعدم قدرته على مسايرة التطورات السريعة، في ظل غياب المشروع الحضاري العربي والرؤية السياسية لدى صانعي القرار في العواصم العربية، إلا أنها صمدت وتفاعلت مع العناصر الجديدة في معادلاته المختلفة تماماً على الأوضاع التقليدية.

¹ إيمان زهران، "الولايات المتحدة الأمريكية وتشكيل تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي "MESA"، مجلة السياسة الدولية، ع 15779 (مصر: 2018)، ص 13.

من الممكن نظريا تطوير النظام الاقليمي العربي ممثلا بجامعة الدول العربية إلى نظام جديد حقيقي برؤية واضحة واستراتيجية حقيقية، إذا تحولت هذه المؤسسة العربية من جامعة حكومات إلى جامعة الشعوب العربية، والاستثمار في المواطن العربي والاستقواء به بتحمل دفع ضريبة الانتقال الديمقراطي والتواصل مع القوى المجتمعية والسياسية داخل هذه الدول، وتجديد قواعد وأساليب العمل المعتمدة في حل النزاعات وكل مؤسساتها وهيئاتها ومنظماتها المتخصصة، وذلك للمرور السليم إلى هذا النظام الجديد الجوّاري الذي نعتبره كبديل اكراهي وخروجا تداعيا مفروضا بالتحالفات الدولية والإقليمية وذلك للتكيف الإرادي مع دواعي العولمة الاستراتيجية.

المطلب الأول: النقلة النوعية في إطار النظام التقليدي

إن تصفية جامعة الدول العربية ليس هو الحل الأمثل لمواجهة النظام العربي الجديد الذي يهدد وجودها، بل يشكل أكثر خطرا على قوميتها العربية، لكن التوجه نحو النظام الشرق الأوسطي الموازي ليس بخيار، حيث يجب التعامل مع الانتقال المصيري بكل ذكاء وتأهيل عقلائي من خلال النقلة النوعية للنظام التقليدي المتمثل في مؤسسة جامعة الدول العربية ومنظماتها الفرعية، لتداعي الخروج منه بأقل الخسائر لكي لا يكون النظام العربي التقليدي ضحية الاستراتيجية البديلة والمناورة التي استخدمت معطيات العولمة ذاتها وحاجاتها من أجل فرض إعادة ترتيب المنطقة بما يخدم مصالح القوى الإقليمية المتمثلة في إسرائيل، إيران وتركيا.¹

يجب أن تبقى جامعة الدول العربية ناعمة باعتبارها الكيان الوحيد المعبر عن وجود نظام اقليمي عربي، مع تفعيل مبادرات جديدة تسعى إلى تعزيز الهوية والثقافة العربية، وتفعيل

¹ رزيق مُجَد، "الحدود والأمن في الفكر الاستراتيجي"، المنطقة العربية نموذجا في ظل استراتيجيات القوى الكبرى"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع 1 (الجزائر: 2020)، ص. 212.

دور المنظمات النوعية والمتخصصة والفنية داخل الجامعة. إن استرجاع شعبية جامعة الدول العربية أمر جد مهم للغاية، وذلك عن طريق تصالح حكومات العرب مع شعوبها عبر بناء دولة القانون والمؤسسات ذات الشفافية، بالاعتماد على التخطيط والبرمجة لإعادة بناء المجتمع العربي، تحديث المفاهيم وادراج الديمقراطية الحديثة في الدول العربية عن طريق اجراء تحولات مهمة في مركز أو في مراكز السلطة في المجتمع العربي، ويتم ذلك بإحلال سلطة سياسية علمانية قومية موحدة محل السلطات التقليدية والتقييم على أساس معايير الكفاءة في المجالات الحكومية والسياسية، وأن يكون الوصول إلى المناصب والقوة السياسية استنادا للكفاءة وليس عن طريق الوراثة أو أية أنماط أخرى. كما يستلزم الأمر مساعي جامعة الدول العربية إلى ديمقراطية المجتمعات العربية، والتي هي عملية مركبة وصعبة تتطلب منها جهودا ضخمة وتوجها صادقا يحقق تقدما ملموسا، بما يقتضيه ذلك من تطوير السياسات والأجهزة العامة، وتبني عقدا اجتماعيا جديدا يقوم على اعتبار "المواطن المحور الحقيقي لكل تغيير" مع ضرورة الإصلاح الجذري للفكر الحكومي ومؤسساته، حيث جاءت الثورات العربية لتفرض قدرا متزايدا من اشتراك فئات الشعب ومؤسسات المجتمع المدني في عملية اتخاذ القرار نحو تطوير وتنمية العمل الحكومي وسياسته وتشريعاته ومؤسساته وآلياته.¹

كما يتحتم على جامعة الدول العربية التأكيد على الدبلوماسية العصرية في تقوية العلاقات فيما بين الدول العربية لتشكيل كتلة ذو وزن إقليمي أمام القوى القومية الفاعلة²، وذلك من خلال تفعيل المعارف والمهارات المستجدة من خلال دبلوماسية العولمة، عن طريق التدريب والتعلم والممارسة، والإلمام بمصطلحات العولمة والدبلوماسية الاقتصادية، وبقضايا

¹ اسماعيل معراف، مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013)، ص. 319.

² عبد الحميد دغبار، ثورات التغيير السلمي والإصلاح الشامل الديمقراطي في الوطن العربي - المسار والعوائق، (الجزائر: دار الهدى، 2017)، ص. 225.

ذات الصلة بالعملة، وقضايا حقوق الإنسان والبيئة، وغسل الأموال والإرهاب والمخدرات وما يرتبط بهذه القضايا من عناصر التوتر الإقليمي والدولي، فضلاً عن قضايا القانون الدولي الإنساني والهجرة، وحوار الثقافات والأديان، ومسألة الإصلاح والحريات الدينية وتمكين المرأة، حيث أصبحت هذه القضايا من الأركان الأساسية للعمل الدبلوماسي الإقليمي لمواكبة المستجدات الدولية.

المطلب الثاني: تحدي إعادة توازن القوى العربية

غاب العمل العربي المشترك من جراء الخلافات العربية وحالة عدم التوافق بينهما، وتآكل الثقة المتبادلة بين الدول العربية وانعدامها وسيطرة مراكز القوى المالية على قرارات جامعة الدول العربية، مما أدى إلى ظهور رؤيتين متصارعتين ناتجتين عن اختلال ميزان القوى الاستراتيجي في المنطقة، راجع لاضمحلال قوة العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003، وبروز دور إيران الإقليمي وحلفائها الدوليين، كونها تحمل مشروعاً توسعياً، إضافة إلى تركيا الذي يعد دورها في المنطقة نافذاً. فهذا المناخ الإقليمي المتوتر وغير المستقر ساهم تصاعد حدة الإرهاب العابر للحدود، وتحديات الجماعات العنيفة المتطرفة، حيث أصبح يضرب الإسلام بالإسلام عبر ولاءات فرعية تسببت في سوريا في نزاع مسلح ذو مواصفات دولية.

إن الفوج الأول الذي يتمركز حول قطر، تركيا والسودان وحركة الإخوان المسلمين وحزب الله اللبناني وإيران، مهما اختلفت توجهاته على المدى القصير أو المتوسط، فهو يهدف إلى صياغة نظام عربي جديد على غرار النظام السابق، لا يتدخل في الشؤون الداخلية، وتحكمه العلاقات الرسمية. وفي المقابل فريق آخر يجد رؤيته في الملكيات العربية (المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) ودول الثورات كمصر وتونس، حيث استحوذ التقارب المصري الخليجي (باستثناء قطر وعمان) على اهتمام كبير لكونه يكون

مقدمة لظهور تحالف عربي قوي جديد، وبالذات بين مصر والسعودية والإمارات يستند إلى دعامتين أساسيتين:

1. التأييد الحاسم من جانب هاتين الدولتين للنظام المصري بعد لإطاحة بحكم الإخوان المسلمين.

2. الدور الأساسي الذي قام به النظام المصري في وقف التقدم السياسي للإخوان المسلمين في الوطن العربي انطلاقاً من سيطرتهم على الحكم في مصر.¹

إن هذا التكتل الأخير يسعى إلى بلورة رؤية إصلاحية تدريجية تحافظ على مكاسب الدولة الوطنية وحمايتها من الاضطرابات، ويدعم جامعة الدول العربية في الإصلاح العربي والشأن الوطني الداخلي.

إن خوض الفريقين في مرحلة النظام العربي الجديد المتمثل في مشروع الشرق الأوسط الجديد، لا بد من دخوله بذكاء كبير من خلال إعادة التوازن بين هاذين الفريقين لخلق نواة عربية جديدة تمثل الكتلة العربية في هذا النظام، وذلك بربطه بجبل جذري يكمن في توحيد جميع الدول لتوفير الأمن القومي الاستراتيجي، حيث أصبحت المملكة العربية السعودية والإمارات المتحدة العربية في الخليج العربي، ومصر والمغرب في وسط الإقليم العربي، تدرك جيداً أن تآزرهم والتعاون بينهم واجب في ظل مجابهة تحديات النظام الاقليمي الجديد.

¹ حيدر على حسين، "بنية القوة في الشرق الأوسط وإمكانية ظهور الدولة القائد"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، ع 2 (العراق، 2019)، ص. 216.

المطلب الثالث: التعامل مع دول الجوار ومسألة التطبيع مع اسرائيل

من الممكن نظريا أن يتقوى النظام العربي الحالي داخل النظام الإقليمي الشرق الأوسطي من خلال رؤية واضحة واستراتيجية جديدة، إذا غيرت الحكومات العربية في نظرتها الى علاقات الجوار، وذلك بالتعامل مع الأتراك والإيرانيين كحلفاء وأصدقاء وليس كمنافسين أو أعداء، وإن ذلك سيحدث بمجرد قيام حكومات عربية مسؤولة أمام شعوبها سيتم النظر إلى تركيا وإيران بالشكل الطبيعي، أي كجارتين شقيقتين وحليفتين طبيعيتين لأي تكتل عربي حقيقي. والأخذ بعين الاعتبار التجربة الأوروبية التي تعد خير دليل لعدم اعتبار عمق الروابط التاريخية والثقافية والاجتماعية المشتركة ليس دائما وبالضرورة العنصر الأهم والأكثر فاعلية في نجاح المشاريع التكاملية. فرغم انتماء الشعوب الأوروبية إلى أصول عرقية متباينة، وتحديثها بالأسنة ولهجات مختلفة ودخولها في صراعات تاريخية وحروب طاحنة فيما بينها، فإنها تمكنت من إطلاق تجربة تكاملية منهجية واستكمال مقومات وحدتها الاقتصادية الكاملة.

إن النظام الإقليمي العربي محاصر ولا خيار له، ما بين الصراعات الداخلية العربية من جهة و الدول المجاورة في الشرق الأوسط والمتمثلة في إيران وتركيا من جهة، ومن جهة أخرى العدو الصهيوني، وطول أمد النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، فلهذه الأسباب إن تحديد النضال ضد اسرائيل وضرورة تحديد الفكر القومي وإظهار المضمون الإنساني، يؤدي بحتمية استمرار النزاع إلى أمد بعيد يكون في كلتا الحالتين العرب هم الخاسرون.

إن مسألة التطبيع مع اسرائيل ليست وليدة 2020 بل ترجع بوادرها منذ توقيع اتفاق كامب ديفيد بين اسرائيل ومصر عام 1979، مروراً بتفاهات أوسلو عام 1993، إلى توقيع اتفاق وادي عربة بين الأردن واسرائيل عام 1994، حيث كانت ديباجة الشرق الأوسط الكبير حاضرة في كل هذه الاتفاقيات، ومع توقيع " اتفاقيات التطبيع " من الإمارات والبحرين من جهة و" اسرائيل " من جهة أخرى في 15 سبتمبر 2020، ما هو إلا

تمهيد حوادث سابقة لحوادث قادمة، واتفاقيات جديدة تشير بوضوح إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية مصممة على إعادة تشكيل الخريطة الجغرافية للدول العربية بشكل يقيم قواعد جديدة تكون بديلا عن الخريطة التي وضعتها القوى الكبرى (بريطانيا وفرنسا) في مطلع القرن العشرين.¹

يبدو أن ملامح بناء الشرق الأوسط الجديد التي ترافقت مع انطلاق عملية السلام في تسعينات القرن الماضي، بدأت تتحول إلى واقع الأرض، بدءا بعمليات التطبيع العربي مع "إسرائيل" الذي بدأ بدولتين ومن المتوقع أن يطال لعديد من الدول العربية الأخرى، وبذلك تمثل هذه اتفاقيات التطبيع تحولا جيو سياسيا عميقا في المنطقة، والتي تقوم على إعادة تشكيلها بدمج إسرائيل فيها وتقبل دورها في المنطقة، دون أي تغيير في سلوكها وسياساتها اتجاه فلسطين، وتكون هذه العلاقات عمادها العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية لتحقيق السلام المزعوم وقبول إسرائيل في المنطقة.

خاتمة:

لم يعد لجامعة الدول العربية وجود إلا على الورق، والتحدث عن إمكانية إصلاحها وتطويرها للعمل العربي المشترك أو التكامل العربي يعد نوعا من الترف الفكري، لذلك لا يجرؤ أحد على اتخاذ قرار إعلان وفاة الجامعة، وتوقف نشاطها فعليا لأنه سيكون اعتراف رسمي بانتهاء النظام الإقليمي العربي.

¹ شمالي إلهام، "التطبيع الاقتصادي بين المملكة الأردنية الهاشمية وسلطة الاحتلال الصهيوني"، مجلة البحوث التاريخية، ع 2 (الجزائر، 2019)، ص. 30.

* حيث أكدت العديد من اتفاقيات التطبيع مع الكيان الصهيوني على أهمية التطبيع في العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل بهدف توطيد العلاقات الاقتصادية.

إن التصور المستقبلي لكيثونة النظام الإقليمي العربي من خلال جامعة الدول العربية يتبلور من خلال استخدام معايير ممنهجة وعقلانية تستدعي الإبقاء على النظام القديم بالسعي العقلاني للمصالح المشتركة، إلى أن يتم المرور للنظام الجديد من دون خسائر، ويتم ذلك عن طريق تشكيل مجموعة الدول العربية النواة مهمتها إعادة توازن القوى بين الدول العربية، وذلك من خلال قيادتها للمشروع الانتقالي، متمثلة في مصر والسعودية والامارات. وتجديد نظرة العرب إلى علاقة الجوار، وذلك بالتعامل مع الأتراك والإيرانيين كحلفاء وأصدقاء وليس كمنافسين أو أعداء، وحليفين طبيعيتين لأي تكتل عربي حقيقي.

أن الإحلال بالنظام الجديد الإقليمي ليس خيارا للدول العربية الانضمام له من عدمه، وإنما هو أمر حتمي، قد وضع أساسه منذ توقيع اتفاق كامب ديفيد بين اسرائيل ومصر 1979، وهو تمهيد حوادث سابقة لحوادث قادمة مروا بحرب العراق إلى ثورات الربيع العربي، إلى النزاع السوري، التشتت الطائفي في البلدان العربية، الإرهاب العابر للحدود انتهاء بتوقيع اتفاقيات التطبيع مع اسرائيل.

بدأت ترسم ملامح النظام العربي الجديد بعيدا عن القومية، ويتوجه إلى كل ما هو إقليمي عالمي، تتأسس اسرائيل كأكبر قوة اقتصادية في المنطقة، يتركز بالدرجة الأولى على المعايير الاقتصادية من خلال التبادل الاقتصادي، حيث سيسمح التكامل الاقتصادي ما بين الدول العربية والدول المجاورة بأن تصبح الأعمال الاقتصادية أهم من السياسة، والسوق أهم من الدول، والمنافسة أهم من الحدود، الأمر الذي سينتج عنه نظام إقليمي بديل تذوب فيه الهوية العربية. إضافة إلى ترتيب رؤية أمنية لمنع أو الحد من النزاعات الإقليمية المسلحة لضمان مستقبل آمن في المنطقة عن طريق تشكيل " قوة عربية ناعمة " تُجَنَّب البلدان العربية الدخول في عداوات مع بعضها البعض، فيسمح لدول مثل اليمن والعراق ولبنان وسوريا

الموافقة مع ايران، حافزا للابتعاد عن القوة الأضعف لصالح الانضمام إلى القوة المتجانسة اقليميا، والبحث عن تأمين لها.

كما يعمل هذا النظام البديل على خلق تطبيع ثقافي سعيًا إلى نزع الخلافات الإقليمية المستندة على الإيديولوجيات والثقافات المتضادة والمتناقضة، اعمالا بالنموذج الأوروبي الذي انضمت إليه شعوبا ذو أصول عرقية ولغوية متباينة وصراعات تاريخية طاحنة فيما بينها، وهو يعتبر درس بليغ للمجتمعات العربية لتجاوز العاطفة والمرور قدما لمصلحتهم التطورية.

لن يكون العرب هم أصحاب النظام الإقليمي الجديد في المنطقة العربية، لكن ليس لهم الخيار إلا بالبدء في الدخول في التحول الجيو سياسي الجديد بطريقة محكمة ومؤهلة للتعامل مع منطلقاته والاستجابة لكل تحدياته، والتركيز على كل ما يمكن أن تجنيه من التطور الاقتصادي لدول الجوار في المنطقة، ودمج اسرائيل فيها وتقبل دورها في المنطقة، وهو أمر ساري المفعول من خلال عمليات التطبيع لتحقيق السلام المزعوم في المنطقة.